ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد الثالث – سبتمبر 2021

اتجاهات مستقبلية
آلية دول الجوار الليبي

تحليلات استراتيجية

مجموعة عمل ليبيا

الافتتاحية:

لا يمكن النظر إلى آلية دول الجوار الليبي من منظورٍ ضيق باعتبار أنها آلية متابعة أو مساهمة فى حل الأزمة الليبية، أو أنها مجرد مجموعة دول تمتلك رؤية إقليمية لمعالجة هذه الأزمة، ذلك أن الآليات القائمة والاتفاقات التي تم التوصل إليها بالنسبة للملف الليبي هي آليات واتفاقات متعددة، ولكنها لم تنجح -حتى الآن- فى تحقيق التسوية السياسية المنشودة لتلك المشكلة التي تعدت حتى الآن عقدًا من الزمان.

ومن ثم فإن الحديث عن طبيعة علاقة دول الجوار الليبي بالأزمة الليبية لا يمكن إلا أن يكون حديثًا موضوعيًا جادًا يؤكد على حقيقة واحدة مفادها أن تعامل دول الجوار مع هذه الأزمة لابد أن يندرج فى إطار رئيسي وهو إطار الأمن القومي لهذه الدول، وهو ما يعنى أن إدراك وقناعة دول الجوار لمدى ما تمثله المشكلة الليبية من تأثير على أمنهم القومي يعد المدخل الرئيسي لقضية تعامل دول الجوار مع هذا الملف الشائك.

ومع تقديرنا أن الأزمة الليبية تتداخل فيها العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، وتتشابك فيها مصالح القوى الكبرى، وهو ما يعقد من إمكانيات التسوية السياسية للأزمة حتى الآن، إلا أن دور دول الجوار الليبي فى حل هذه الأزمة يجب أن يكون له التأثير الأكبر، كما أنه من المهم أن تكون هذه هي القناعة التي تحكم سياسات ورؤى هذه الدول.

ومن أجل أن يكون حديثنا عن دور دول الجوار أكثر موضوعية فمن الضروري أن تتحرك دول الجوار الليبي على مسارين رئيسيين، المسار الأول: أن تكون لها رؤيتها الواقعية لحل الأزمة إنطلاقًا من نتائج التواصل مع كافة أطياف ومكونات الشعب الليبي، أما المسار الثاني: فهو ضرورة تنسيق دول الجوار مع القوى الإقليمية والدولية المعنية والمنخرطة فى الأزمة الليبية، وألا تترك هذه القوى تتحرك بمفردها من أجل التوصل إلى تسوية تحقق مصالح هذه القوى فقط ولا تأخذ فى اعتبارها سواء مصالح دول الجوار أو مصالح الشعب الليبي.

ومن المؤكد أن دول الجوار الليبي وفى مقدمتها مصر لازالت قادرة على أن تقوم بالدور المطلوب منها بفاعلية وإيجابية من خلال التشاور والتنسيق المستمر بين هذه الدول بعضها البعض وعلى فترات متقاربة وليس فقط من خلال الآلية القائمة حاليًا، كما أنه من المهم ألا تفتقد دول الجوار ميزة القدرة على التواصل الدائم مع مختلف المؤسسات الليبية الرئاسية والحكومية والبرلمانية والعسكرية والأمنية والشعبية، لاسيما وأن هذه الدول تمتلك حرية الحركة ولديها قنوات تواصل قد لا تكون متوافرة بنفس القدر لأطراف أخرى.

وفى النهاية ليس من قبيل المبالغة أن أشير إلى أن الاجتماع الأخير لدول الجوار الليبي الذى عقد فى الجزائر والذى كان اجتماعًا مهمًا ثم أيضًا الاجتماع القادم المزمع عقده فى القاهرة يمكن أن يمهدا لمرحلة جديدة تتسم بأنها أكثر إنخراطًا وقوة وتأثيرًا لهذه الدول فى مجال حل الأزمة الليبية بحيث تتحول المسألة من مجرد آلية سياسية تجمع مجموعة الدول المجاورة لليبيا إلى دول لديها القدرة على توجيه بوصلة الملف الليبي فى المسار الصحيح وبما يؤدى إلى التوصل إلى التسوية المنشودة التي تحقق مصلحة الشعب الليبي فى الأساس وبالتالي مصلحة الجميع.

اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
رئيس مجموعة عمل ليبيا
والمشرف العام على إصدار تحليلات استراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات متعلقة بالشأن الليبي وله كتابات في ذات الملف

النقاط الرئيسية

- **الدور المصري فى تفعيل آلية دول الجوار الليبي :** تعبر آلية دول الجوار عن المصالح المباشرة والقضايا الطارئة لدول جوار ليبيا، والتي تحتاج في إطار الدور المصري لتفعيلها إلى خطط طويلة الأمد واستراتيجيات مرنة لإعطاء تلك المجموعة دور الوساطة وحفز سبل التنسيق الوظيفي على الأرض بهدف دعمهم التواصل بين القوى الدولية والأطراف المحلية الليبية.

- **كيف شكلت ليبيا تحديًا أمنيًا متصاعدًا لدول جوارها؟ :** يعد مؤتمر دول جوار ليبيا حلقة البحث عن سُبل وكيفية بناء استقرار الأمن القومي الليبي عسكريًا، و الذى يؤثر ويتأثر بالأمن القومي لدول الجوار المباشر الستة، في ظل عدم القدرة الأمنية والعسكرية الليبية المنقسمة على نفسها حتى الآن رغم آلية (5+5) بين الشرق والغرب.

- **عودة ضرورية ماذا وراء الانخراط المتصاعد لدول جوار ليبيا الجنوبي؟:** يرجع الانخراط الكبير للسودان وتشاد والنيجر في التفاعلات الخاصة بدول الجوار الليبي إلى عدد من الضرورات الملحة التي تحمل طابعاً عابراً للحدود والتي لن يتم التصدي لها بفاعلية وفق أي مقاربة انكفائية أو إقصائية. ومن شأن هذا التحول أن يعطي اجتماعات دول الجوار زخماً كبيراً قد يساعد على تجاوز ما شهدته من قصور أو إخفاق في تجارب سابقة.

- **آلية دول الجوار الليبي وآفاق التنسيق المشترك في الملف الأمني:** تمحورت الصعوبة حول تفكيك إشكاليات الملف الأمني الليبي جراء تنامي عدة تطورات

الدور المصري فى تفعيل آلية دول الجوار الليبي

انخرطت مصر إزاء تعاملها الدبلوماسي والسياسي مع الأزمة الليبية في عدد من الأطر، شملت الدائرة الدولية وفق مسارات برلين وجينيف، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المعنية بالأزمة وتنسيق آليات التعاون البيني، فضلًا عن التنسيق المباشر مع الأطراف المحلية في الساحة الليبية. ولعل الدائرة التي تم تشكيلها في 2014 لتضم «دول الجوار الليبي» هي أحد الأطر التي كثيرًا ما اهتم بها النهج الدبلوماسي للدول والدوائر البحثية بما يطلق عليها Regional Peace Formations، لتقييم مدى فعاليتها باعتبارها أحد المقاربات الرئيسية لعمليات حل الصراعات، والتي تبلورت وفق مفهوم ودور «دول الجوار» باعتباره إطار منظم ومقاربة رئيسية معترف بها تجاه الصراعات خاصة بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وما تبعه من انخراط آلية الجوار في الصراعات بجنوب السودان ومالي .

وقد استندت مصر إلى مقاربة الجوار خلال مساعيها لحل الأزمة الليبية واستضافة القاهرة لعدد من لقاءات الآلية وتحضيرها للاجتماع القادم وفقا لما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع الأخير للآلية فى الجزائر. ورغم عدم الخروج آلية الجوار الليبي عن كونها ملتقى لوزراء الخارجية كمثيلاتها من الآليات الأخرى، لكنها تمتاز بصيغة الاستمرارية الدورية بما قد يعزز من فرصة البناء عليها وإمكانية العمل على تطويرها بصورة أكثر فعالية. وهو ما يمكن تناوله فى المحاور التالية: -

المصالح المباشرة والقضايا الطارئة

نتج عن آلية الجوار انعقاد العديد من المؤتمرات الدورية على مستوى وزراء الخارجية لدول الجوار الليبي بهدف تنسيق مواقف الدول الأكثر تأثرًا بمسارات الصراع في ليبيا والتعبير عن مصالحها بشكل مباشر، وفي مقدمتها الإشكاليات الأمنية ومحاولة التوصل لحلول بشأن القضايا الطارئة. إذ قد توفر آلية دول الجوار توظيف فائض قدرات وإمكانيات دولها على مواجهة التهديدات المشتركة التي تمس أمن تلك الدول؛ باعتبارهم الأكثر دراية بالوضع والأكثر تأثرًا بما ينجم عن الوضع الليبي من تهديدات، وبالتبعية لديهم الرغبة في وقف انتشار حالة السيولة الأمنية على الساحة الليبية.

وقد اعتمدت استراتيجيات مهام حفظ السلام الأممية مؤخرًا بعد عام 2008 في مهامها على التوسع في الاستعانة بقوات دول الجوار، إلى حد

متضافرة ومركبة في آن واحد تمثلت في خلافات البرلمان وحكومة الوحدة الوطنية وتصاعد الاشتباكات المسلحة غرب ليبيا واستمرار وجود المرتزقة والإرهاب. ويعد الجديد ضمن مخرجات مؤتمر دول الجوار في التنسيق الأمني المشترك وإعادة تفعيل اللجنتين الفرعيتين الخاصتين بالسياسة والأمن.

- **اجتماع دول الجوار الليبي .. فرص وتحديات:** هناك مجموعة من الفرص تعكس أهمية آلية دول الجوار في ضوء اجتماعها الأخير من حيث وجود لتقاربات كانت غائبة والتجاوب الأمريكي، فضلًا عن العراقيل التي تواجه الآلية والمندرجة في تشابه المخرجات مع سابقيها وهيمنة حالة الاستقطاب الداخلي الليبي ومظاهر للتصعيد ما بين أطراف فى الداخل الليبي مع بعض دول الجوار.

- **ليبيا وآلية دول الجوار:** يظل الطرف الليبي هو الحلقة الأضعف فى ظل ظروفه الحالية، مع عدم وضع الجنوب الليبي على أولويات جدول الأعمال. فضلاً عن نظرة ليبيا لتلك الآلية كآلية دبلوماسية.

- **طرح متجدد:** مبادرة «استقرار ليبيا» على طاولة دول الجوار: يمكن القول إن مبادرة «استقرار ليبيا» نموذج قد يحقق دعم صيغة الحل الليبي-الليبي، والذي تتمسك به الدول الداعمة لوحدة ليبيا والتسوية السلمية الشاملة للأزمة، ولكنه يحتاج لصياغة واضحة تقدمها حكومة الوحدة بما يعكس رؤيتها للآليات التنفيذية المُقترحة والخرائط الزمنية المقترنة بها.

توسيع مفهوم الجوار ليشمل ما هو أبعد من الدول المتاخمة حدوديًا لدولة الصراع، على الرغم من التوجه العام السابق نحو تجنب وجود قوات من دول الجوار كونها أحد المسببات في زيادة حدة الصراع . وفي حين أن تبريرات انخراط دول الجوار تندرج في كونها الأكثر تأثرًا سلبًا والأكثر دراية، إلا أنها أيضًا تعتبر الدول الأكثر استفادة بصورة مباشرة من عمليات بناء السلام، وهو ما اتضح في تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) من أن دول الجوار الجزائر والسودان وتونس وعلى رأسهم مصر من أكبر المستفيدين من الاستقرار وإحلال السلام وإعادة الإعمار في ليبيا .وهو ما تعاطت معه آلية دول الجوار فى اجتماعها الأخير بالجزائر فى التنسيق مع البعثة الأممية فى هذا الصدد، بالإضافة إلى التنسيق المرتقب مع اللجنة العسكرية المشتركة الليبية (5+5).

خطط طويلة الأمد: رغم تسهيل الإطار الإقليمي لإمكانية العمل المشترك، لكن عبر دراسة مقارنة لحالات الصراع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء توصلت إلى عدم نجاعة النهج قصير المدى والذي يسعى فقط إلى إنهاء الحرب أو تحقيق درجة معينة من الاستقرار. إذ إن تقييم مدى فعالية آليات الجوار تتطلب وجود خطط طويلة الأمد لتجنب الخلافات من جانب، والعمل على تحويل هيكلي لمناطق الصراع عبر تعزيز عمليات إعادة الإعمار والدفع بأطر التنمية المستدامة وفق شبكات تعاون اقتصادي واجتماعي إقليميًا من جانب أخر. وبالتالي تعتمد فعالية تلك الآلية ودورها على أهمية إدراج الأطر الإقليمية في عمليات بناء السلام وتوسيع نطاق عمل إطار دول الجوار من مجرد مخاطبة التهديدات الأمنية الطارئة إلى خطط طويلة الأمد متعددة الجوانب الهيكلية والوظيفية .

استراتيجيات مرنة: انبثق عن آلية الجوار الليبي تكوين مصر لمجموعة ثلاثية عربية تضم مصر والجزائر وتونس كونها الدول الأكثر مباشرة مع ليبيا، هذا بالإضافة إلى تكوين دول الحزام الجنوبي لليبيا لمجموعة الأربعة (السودان – النيجر- تشاد - مالي)، وستعيد الأخيرة تفعيل اتفاق أمني سابق بشأن عملية ضبط الحدود فى ظل الآلية. وعلى الرغم من وجود تباينات سابقًا في الرؤى والاستراتيجيات نتج عنها رغبة كل دولة أو مجموعة في دعم أو تكوين تحالف مع أحد الأطراف المحلية، إلا أن الآلية حرصت على توظيف فائض هذا الدعم لتحقيق أهدافها الشاملة المباشرة أو فرض رؤيتها للحل دون الاهتمام باستراتيجيات توفيق المصالح والوساطة الدبلوماسية، وهو ما قد يشكل عاملًا عائقًا أمام تحقيق أي تقدم في ملفات حل الصراع، وهو ما طرأ مع تشاد أثناء عمليات السلام بدارفور.

وعليه، فإن الحاجة إلى استراتيجيات مرنة والابتعاد عن التعامل الجامد للدول الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد أسس آلية دول الجوار من خلال إعطاء تلك المجموعة لدور الوساطة الأكثر اقترابًا من الصراع والعمل على تكوين حلقة وصل بين القوى الدولية والأطراف المحلية الليبية. وفي نفس السياق، فإن مصر بإمكانها العمل على زيادة تنسيق استراتيجياتها بشكل موسع مع دول الحزام الجنوبي الليبي على غرار المجموعة العربية، وأن زيادة فعالية آلية دول الجوار ترجع إلى مدى حجم التنسيق والتواصل بين الدول المجاورة ومع القوى الدولية الوسيطة لفترة زمنية كبيرة؛ نظرًا لأن الحالات التي كانت بها الدول المجاورة تنتهج سياسات دعم راديكالية وقامت بتعديل سياساتها لاحقًا لتبوء دور أكبر في عمليات الوساطة لم تنجح نتيجة الافتقار لقنوات التواصل مسبقًا وغياب أطر التنسيق .

فضلًا عن أن رئاسة مصر للجنة السياسية الناتجة عن آلية الجوار والتقارب مع الجزائر رئيسة اللجنة الأمنية قد يتيح الفرصة لدور إيجابي في دعم المسارين في ليبيا، مع ضرورة العمل على توسيع اللجان لتضم جوانب وظيفية أخرى. علاوة على أن زيادة التركيز على الجنوب الليبي والذي يعتبر أحد أهم المساحات التي أولت مصر لها اهتمامًا في الفترة الأخيرة قد يشكل خطًا مشتركًا مع مجموعة دول الجنوب الليبي خاصة بعد إحياء الاتفاق الرباعي، الأمر الذي دفع إلى انخراط كافة دول الآلية بدرجة متقاربة بطريقة ساهمت في إبراز أولويات كل طرف دون إقصاء.

فرصة نوعية: من الملاحظ أنه فى السابق غلبت لغة المناشدات والآمال على نصوص البيانات الختامية لاجتماعات دول جوار ليبيا وهو ما يعتبر حائلًا دون فعالية مجموعة الدول ومخرجات الاجتماعات. لكن الإعلان الأخير يمثل نقطة تحول فى هذا السياق، حيث أولى اهتمامًا بعامل إجراء زيارات ميدانية لليبيا وإعادة تفعيل اللجنتين الأمنية والسياسية، علاوة على أهمية الحاجة لتوسيع نطاق سياسات التعامل من الاقتصار على الأمني إلى السياسي واستحداث آليات على الأرض بدلًا من تكرار حلقات اللقاء بشكل دوري. فضلًا عن أن إدخال الجوانب الفنية قد تقلل من غلبة الطابع الخلافي على آليات التنسيق والتعاون والاستفادة من وجود إطار منظم يجمع دول الجوار وهي ميزة نوعية من حيث العدد والاستدامة. إذ يمكن للآلية والدور المصري بها بتوزيع مهام حل الصراع وحل السلام الفنية بالتنسيق مع القوى الكبرى والقيام بتدشين شبكات لربط الجوانب الوظيفية الفنية الليبية بدول الجوار الستة

بلال منظور

باحث في وحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من الندوات والحلقات الخاصة بالملف الليبي
وصدرت له مجموعة أوراق تحليلية عن قضايا الصراع الليبي

كيف شكلت ليبيا تحديًا أمنيًا متصاعدًا لدول جوارها؟

كان مؤتمر الجزائر لدول الجوار الليبي فى نهاية أغسطس الماضي، والمنتظر أن يعقبه مؤتمر آخر بالقاهرة، الحلقة الأخيرة حتى الآن للبحث عن سُبل وكيفية بناء استقرار الأمن القومي الليبي خاصة فى مجاله الأمني العسكري الشامل، و الذى يؤثر ويتأثر بالأمن القومي لدول الجوار المباشر الستة، في ظل عدم القدرة الأمنية والعسكرية الليبية المنقسمة على نفسها حتى الآن رغم آلية (5+5) بين الشرق والغرب، كما أنها غير قادرة بل وغير متواجدة لأمن تلك الحدود المشتركة، مما جعلها ومعظم الجنوب الليبي حدود سائلة ومناطق مستباحة للعديد من المنظمات الإرهابية والفصائل المسلحة ومجموعات الأسلحة والبشر القادمة والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من كل صوب.

ولتصور حجم معضلة تأمين ليبيا لحدودها، مع معضلة الانقسام والاقتتال والبحث عن حلول سياسية دولية وإقليمية، نشير إلى:

إجمالي حدود ليبيا البحرية والبرية تبلغ 6365 كم، ومع دول الجوار تنازليًا بالكيلومتر كالآتي: (مصر -1150 تشاد -1055 الجزائر -982 تونس -459 السودان -383 النيجر 354) بالإضافة إلى 1982 كم ساحل بحري.

موقف التهديد الأمني من وإلى الحدود الليبية وخاصة المؤثرة على مصر، وآليات دعم أمن الدول سواء بإجراءات أمنية وعسكرية واستخباراتية منفردة أو متعاونة، طبقًا للجغرافيا الحدودية وطبيعة التهديد والإمكانيات المتاحة للمجابهة، كالآتي:

مصر : تأتى فى مقدمة دول الجوار المتضررة من المهددات الأمنية فى ليبيا، لاسيما التنظيمات الارهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تعمل بشكل شبه يومي لتهريب السلاح والمخدرات والبشر سواء من الإرهابيين أو الهجرات غير المشروعة، كون مصر تمتلك أطول حدود مشتركة ممتدة من السلوم حتى جبل العوينات ذو الحدود المثلثة بين مصر وليبيا والسودان، والتي تستهدف الغرب المصري المتاخم ذو الندرة السكانية فى شكل واحات متفرقة. وتنقسم تضاريس الحدود المصرية الليبية إلى ثلاثة مناطق فرعية، الأولى من السلوم شمالاً الى جنوب واحتي سيوة وجغبوب، وهي أراضي صحراوية ذات هضاب، يخترقها محاور طولية وعرضية عبر الحدود يمكن تأمينها بقوات حرس الحدود مع وجود احتياطيات قتالية متدرجة فى القوة والعمق. ثم منطقة بحر الرمال الأعظم ذات الكثبان الرملية المتحركة كان يصعب عبورها بالمركبات فى الماضي ولكن يتم عبورها الآن بواسطة عربات الدفع الرباعي القوية ذات الإطارات العريضة منخفضة الضغوط. ثم المنطقة الاخيرة من هضبة الجِلف الكبير إلى جبل العوينات وهي المواجهة لواحتي الكفرة والجفرة الليبيتين وصالحة للسير عبر الأراضي إلى داخل الجنوب المصري بشكل مباشر، أو عبر الحدود السودانية جنوب جبل العوينات بشكل غير مباشر.

تشاد : ذات ثانى أطول حدود مشتركة مع ليبيا بعد مصر ، وثالث الدول الحبيسة جنوب الصحراء على محور مالى- النيجر، وذات حدود مشتركة مع شمال غرب السودان ومنطقة تلاقى ثلاثة محاور إرهابية، القادم من مالى - النيجر، والقادم من نيجيريا- الكاميرون، والقادم من شمال غرب السودان، وهذا الملتقى ليس بعيدًا عن حدود جنوب غرب مصر فى العوينات. وتتمركز بها قوات فرنسية منذ تحرير شمال مالى فى يناير 2013 وقد عاونت تشاد لاحقًا فى صد هجمات الجبهات المعارضة المتمركزة فى الجنوب الليبى مما يستدعى تنسيق مصرى فرنسى وربما

سودانى للتأمين المشترك لتلك المنطقة الهامة كقاعدة إنطلاق إرهابى.كما لا تنعم تشاد بالإستقرار حاليًا بعد إغتيال رئيسها وتولى إبنه للحكومة الإنتقالية مما يواجَه بمعارضة البعض.

الجزائر: تعاني من عبور المجموعات الإرهابية لمهاجمة منشآتها النفطية المتاخمة، ويعاني جنوبها من عبور أو بقاء بعض عناصر الإرهاب القادم من مالي وزاد معدلة بعد انقلابين منذ اغسطس 2020 لتصبح من أكبر دول الساحل والصحراء تصديرا للإرهاب والعرقيات.

تونس : ذات رابع أطول حدود مشتركة فى القطاع الشمالي الليبي الممتد من طرابلس العاصمة إلى الحدود التونسية وذو الكثافة السكانية الكبيرة، ويشكل ذلك ثلاث محاور لتهديد تونس، الأول: هروب الإرهابيين المطاردين فى الغرب الليبي إلى تونس عبر منافذ عدة يفتقر معظمها الى السيطرة الكافية، والثاني: هو النزوح السكاني الليبي والذي لا تتحمله تونس، والثالث: هو قرب وسهولة الاتصال بين جماعتي الإخوان المسلمين فى البلدين عبر الحدود والمسافة القصيرة.

السودان :ذات خامس حدود مشتركة مع ليبيا فى أقصى جنوبها الشرقي وتحديدًا من جبل العوينات إلى حدود شمال شرق تشاد، وهو المعبر الإرهابي الخطير الذي سبق الإشارة إليه، وتسمح العلاقة الجيدة بين مصر والسودان حاليًا بمزيد من التنسيق لإغلاق تلك الثغرة الحدودية فى وجه الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، ولكن المشكلة تكمن فى عدم قدرة السودان على ذلك فى الوقت الحالي نظرًا للتشابك العسكري الحدودي فى أكثر من جبهة، مع إثيوبيا ودارفور وعدم الاستقرار تجاه كل من إريتريا وجنوب السودان، مما يلقى على مصر مسؤولية أكبر.

النيجر: ذات سادس الحدود المشتركة مع ليبيا، وهي بمثابة بوابة تفرُق مليشيات الإرهاب القادمة من غرب أفريقيا حيث معظمها يقصد الجنوب الليبي حتى حدود جنوب مصر وشمال السودان، وأقلها يقصد جنوب الجزائر وتشاد. وللنيجر معارضة مسلحة مقيمة فى جنوب ليبيا المتاخم، ورفضت النيجر إقامة القيادة الأمريكية الأفريقية على أراضيها قبل أن تختار جيبوتي كبديل، ولكنها وافقت على قاعدة أمريكية للطائرات المسيرة (درونز) لمكافحة الإرهاب فى الإقليم وخاصة فى ليبيا.

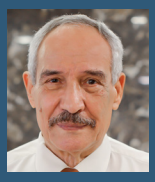

لواء أ. ح د. محمد قشقوش

عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا
خبير في الملف الأمني والعسكري الليبي

عودة ضرورية

ماذا وراء الانخراط المتصاعد لدول جوار ليبيا الجنوبي؟

من بين أبرز المظاهر اللافتة في اجتماع الجزائر لدول الجوار الليبي المشاركة غير المسبوقة لدول الجوار الجنوبي لليبيا والتي عادة لم تكن تحظى بمشاركة واسعة في الجولات السابقة لهذه الاجتماعات. وقد انعكس هذا التحول على البيان الختامي للاجتماع والذي نص على تفعيل الاتفاقية الرباعية لتأمين الحدود بين دول الجوار الجنوبي لليبيا وذلك بغرض توحيد موقفها، في ظل كون أمن الحدود من الأولويات الرئيسية التي تعنى بها مجموعة دول جوار ليبيا.

ولم يأت هذا التركيز الكبير على قضايا جوار ليبيا الجنوبي من جانب الاجتماع وبيانه الختامي كخطوة منفردة، بل سبقها جولة لنائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني في دول الجوار الجنوبي قبل عقد اجتماع الجزائر وبعده مباشرة. ففي الرابع والعشرين من أغسطس توجه الكوني للعاصمة السودانية الخرطوم في زيارة امتدت ليومين التقى خلالها رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان ليتم التوافق على العمل المشترك في ملفات أمن الحدود وضبط تدفقات المهاجرين ومكافحة الجريمة المنظمة.

ما استقبل رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد الجنرال محمد إدريس ديبي في العاصمة التشادية نجامينا نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني وذلك في الخامس والعشرين من أغسطس 2021. وخلال اللقاء شدد ديبي على التزام بلاده بالقيام بدورها في مساعدة الشعب الليبي، وتطلعه لئلا تسمح ليبيا للمجموعات المسلحة الموجودة فيها بزعزعة استقرار دول الجوار. وفي السادس من سبتمبر وصل موسى الكوني نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي إلى العاصمة النيجرية نيامي في زيارة تمتد ليومين وذلك لعقد مشاورات مع رئيس الجمهورية محمد بازوم ورئيس البرلمان سيني عمر.

وقد تمثل أهم مخرجات مشاركة السودان وتشاد والنيجر في اجتماع الجزائر، وكذا الجولة الإقليمية لنائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي في الاتفاق على إعادة إحياء الاتّفاق الرباعي بين ليبيا والسودان وتشاد والنيجر والذي يقضي بتشكيل قوة عسكرية مشتركة على طول الحدود بين الدول الأربع والذي تم توقيعه في عام 2018 بغرض تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر. ويأتي مقترح إعادة تفعيل القوات المشتركة لتأمين الحدود بين ليبيا والسودان وتشاد والنيجر في لحظة فارقة تمر فيها المنطقة بالعديد من التحديات، بحيث أصبح لكل دولة من الدول الأربع مصلحة مباشرة في تكامل الجهود والانخراط المكثف في استعادة الاستقرار الإقليمي سواء عبر الآلية الجماعية التي تقدمها مجموعة دول الجوار الليبي، أو عبر إجراءات ثنائية توافقية. وتتمثل أبرز دوافع هذه الأطراف في:

1. استشعار مؤسسات الحكم في ليبيا الخطورة الكبيرة لاستمرار الأوضاع المضطربة في جنوب البلاد، والذي تحول إلى البؤرة الرئيسية لمحاولات إعادة إحياء نشاط التنظيمات الإرهابية في البلاد في المرحلة الأخيرة، في ظل ما تفرضه الطبيعة الجغرافية من صعوبات كبيرة في عمليات الضبط والمكافحة. كذلك تأتي التوترات بين المكونات الاجتماعية المختلفة في الجنوب الليبي لتفرض تحدياً جوهرياً للانتخابات المزمع عقدها في البلاد في ديسمبر المقبل، ما يعزز من أهمية احتواء مصادر التوتر في الجنوب الليبي بالتعاون مع دول جواره المباشر.

2. ما يشكله إقليم دارفور السوداني المتصل بصورة مباشرة بكل من ليبيا وتشاد من مصدر قلق داخلي وإقليمي في ظل أعمال العنف المتكررة التي يشهدها من حين لآخر، خاصة في ظل ما يعيق اتفاق السلام الموقع في جوبا في أكتوبر من عام 2020 من بطء شديد في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها على أرض الواقع، ومن استمرار بقاء فصيل عبد الواحد محمد نور خارج الاتفاق مع الحكومة السودانية الانتقالية، الأمر الذي يفرض منح الأوضاع في دارفور اهتماماً خاصاً لتجنب تحوله لمصدر لإنتاج تفاعلات من شأنها أن تقود المرحلة الانتقالية للتعثر أو للانتكاس.

3. الاهتمام الكبير من جانب السلطات الانتقالية في تشاد بتأمين حدود البلاد الشمالية مع ليبيا والتي تحولت إلى مهدد رئيسي للأمن، حيث تسبب توغل أرتال من السيارات التي تقل مجموعات متمردة مسلحة في ابريل الماضي في مقتل الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي، وذلك بعد أن انطلقت هذه المجموعات التشادية من مدينة الجفرة الليبية. وتؤكد تصريحات رئيس المجلس العسكري الانتقالي التوجه الجديد للسلطات التشادية والقائم على إعادة تنظيم انتشار القوات المسلحة في الداخل والخارج. فقد جاء الإعلان التشادي الأخير بعد أيام من قيام القوات المسلحة التشادية بسحب ستمائة عنصر عسكري يشكلون نصف القوات التشادية المنتشرة في منطقة التقاء الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وهي الخطوة التي ينتظر أن تعقبها خطوة تالية بسحب كل القوات التشادية من الخارج وإعادة نشرها داخل البلاد خاصة في المناطق الشمالية بما تشكله من مهدد جسيم لأمن البلاد.

4. سعي السلطات الانتقالية في تشاد إلى استخدام أدوات متعددة في احتواء الأوضاع المضطربة في المناطق الشمالية، خاصة بعد المؤشرات الكبيرة التي تؤكد صعوبة الاعتماد الكامل على الدعم العسكري الفرنسي في هذا الشأن بعد أن قام الطيران الفرنسي بدحر هجمات سابقة للمتمردين في شمال تشاد عامي 2008 و2019. وفي هذا الصدد أطلق الجنرال محمد إدريس ديبي دعوته للحوار لكافة الجماعات المسلحة دون تمييز لكي تشارك في الحوار الوطني الشامل بشرط التخلي عن العمل المسلح، إلا أن العديد من الشواهد ترجح عدم إمكانية استيعاب السلطات الانتقالية في تشاد لكافة الفصائل والجبهات المتمردة بالأداة السياسية وحدها، ما يعزز الحاجة لاستمرار حالة التأهب تحسباً من تكرار أي هجوم من الجبهة الشمالية على وجه التحديد، الأمر الذي يفرض تنسيقاً كبيراً مع السلطات في ليبيا ودول جوارها.

5. الوضع الخاص الذي تمر به النيجر باعتبارها الدولة الوحيدة في إقليم الساحل الأفريقي التي تشكل نقطة التقاء لدوائر الإرهاب الرئيسية سواء تلك القادمة من ليبيا، أو المتعلقة بنشاط التنظيمات في مثلث الحدود بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، أو حتى المتصلة بنشاط المجموعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد. وتأتي هذه التحديات الأمنية الجسيمة في ظل محاولات من الرئيس «محمد بازوم» الذي تولى مهام منصبه في ابريل الماضي لإطلاق ولاية رئاسية ناجحة يتم خلالها التقدم في عمليات مكافحة الإرهاب بالتوازي مع إحراز نجاحات ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. الضغط الكبير الذي يفرضه عامل الوقت على حكومات الدول الأربع. فالاهتمام الكبير بتأمين الحدود الشمالية في اللحظة الحالية يعد شرطاً رئيسياً لضمان القدرة على التصدي لموجة التحولات المتلاحقة لظاهرة الإرهاب على سواحل بحيرة تشاد والتي شهدت في الآونة الأخيرة تطورات تنظيمية وعملياتية كبيرة بعد مقتل أبو بكر شيكاو ومحاولات إعادة توحيد بوكو حرام بقيادة أبو مصعب البرناوي تحت راية ولاية غرب أفريقيا المرتبطة بتنظيم داعش. وتنذر كل هذه التطورات الجديدة بتصاعد جديد للإرهاب في منطقة حوض بحيرة تشاد في المستقبل القريب.

وختاماً، فإن الانخراط الكبير للسودان وتشاد والنيجر في التفاعلات الخاصة بدول الجوار الليبي تفرضها العديد من الضرورات الملحة التي تحمل طابعًا عابرًا للحدود والتي لن يتم التصدي لها بفاعلية وفق أي مقاربة انكفائية أو إقصائية. ومن شأن هذا التحول المهم أن يعطي اجتماعات دول الجوار الليبي زخمًا كبيرًا قد يساعد على تجاوز ما شهدته من قصور أو إخفاق في تجارب سابقة.

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية وعضو مجموعة عمل ليبيا
أكاديمي ومتخصص في الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة
صدرت له مجموعة من الأوراق والدراسات في الملف الليبي

آلية دول الجوار الليبي وآفاق التنسيق المشترك في الملف الأمني

تناول مؤتمر دول جوار ليبيا، الذي استضافته الجزائر؛ واحدة من أعقد الملفات التي تعيق حلحلة الأزمة الليبية والدفع بها لإنجاز عملية التسوية السياسية الشاملة التي تحظي برعاية أممية. حيث تطرق البيان الختامي للمؤتمر إلى الملف الأمني وتحدياته الأبرز المتمثلة في تواجد القوات الأجنبية وعناصر المرتزقة، وأكدّ في بنوده على ضرورة خروجهما من الأراضي الليبية وفقًا لقرار مجلس الأمن 2570 ومخرجات مؤتمر برلين (2)، وخارطة الطريق المنبثقة عن ملتقي الحوار السياسي الليبي.

على هذا النحو، هناك تساؤل مطروح بشأن فعالية آلية دول الجوار، وما إذا كان بمقدورها الإسهام في تحقيق إنجاز ملموس لتأمين مسارات التسوية السياسية الليبية المتعثرة لاسيما في ملفه الأمني؟، أم أن النسخة الأخيرة من مؤتمر دول الجوار الليبي لم تخرج عن سياق مؤتمريّ برلين الأول والثاني. وبالتالي تعيد إنتاج ما هو قائم بالفعل بما لا يشكل قيمة مضافة؟ ولمعالجة هذه الإشكالية، ينبغي أولاً تحليل النقاط الستة عشر للبيان الختامي وتحديد الفروقات والمستجدات فيه.

الملف الأمني والبيان الختامي لدول الجوار

تمحورت الصعوبة حول تفكيك إشكاليات الملف الأمني الليبي جراء تنامي عدة تطورات متضافرة ومركبة في آن واحد، ويمكن تحديد هذه التطورات كالاتي:

• **خلافات البرلمان وحكومة الوحدة الوطنية:** والتي أصبحت شبهه متكررة ولا تتوقف، فقد واجه رئيس الحكومة بعد أشهر من توليه رئاستها استجواب وتهديد برلماني بسحب الثقة، لكنه نجح في تجنبه بعدما استجاب لطلب استجواب البرلمان على إثر اتهامات بإخفاقات إدارية تطال ملف الميزانية وقطاعات خدمية وأخري تتعلق بتوحيد المؤسسات.

• **تصاعد الاشتباكات المسلحة غرب ليبيا:** تصاعدت في الآونة الأخيرة اشتباكات دامية بين الميليشيات المسلحة في الغرب الليبي على إثر النزاع والتنافس حول مناطق النفوذ. كالاشتباكات التي وقعت مطلع الشهر الجاري (سبتمبر)، في منطقة صلاح الدين بطرابلس، بين قوة دعم الاستقرار واللواء 444. وسبقت هذه الاشتباكات أخري وقعت في مدينة الزاوية يوليو الماضي.

• **استمرار وجود المرتزقة وتصاعد العمليات الإرهابية:** لم تلتزم الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة عسكريًا في ليبيا بجدولة انسحاب عناصر المرتزقة وفقًا لمخرجات مؤتمري برلين (1-2)، أو تفكيك وجودها على الأراضي الليبية. إذ مازالت تحط طائرات الشحن والنقل العسكري التركي في قاعدة «الوطية» فيما لم تبدأ بعد إجراءات جدولة انسحاب عناصر مرتزقتها.

من هذه النقاط الثلاثة، حدد وزراء خارجية دولة الجوار السبع، رؤيتهم لحلحلة وضع الملف الأمني، حيث جاءت مخرجات المؤتمر لتركز حول دعم القرارات الأممية ومخرجات مؤتمري برلين (1-2) لخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة. إلا أن الجديد الذي يمكن التماسه في مخرجات مؤتمر دول الجوار يمكن تحديده فيما يلي:

• **التنسيق الأمني المشترك:** وذلك عبر مسارين؛ الأول تمثل في دعوة وزراء خارجية دول الجوار إلى تفعيل الاتفاقية الرباعية بين ليبيا ودول الجوار «السودان – النيجر – تشاد»، لتأمين الحدود المشتركة. كما تتقاطع هذه الدعوة مع مقترح لرئيس المجلس العسكري التشادي «محمد

ديبي»، قدمه لنائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي، «موسي الكوني»، أواخر أغسطس، لتشكيل قوة عسكرية مشتركة على الحدود مع ليبيا لمنع توغل «الجماعات المتمردة». أما المسار الثاني فتمثل في حث وزراء خارجية دول الجوار على إشراك بلادهم بشكل كامل في المحادثات أو المسارات التي يتم اطلاقها لسحب القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية.

• **دعم استضافة ليبيا مؤتمرًا دوليًا حول أزمتها:** حيث تستعد ليبيا لتنظيم أول مؤتمر دولي معني بها نهاية سبتمبر الجاري. وسيكون هذا المؤتمر هو الأول من نوعه محلياً. وسيخصص المؤتمر لدعم مبادرة استقرار ليبيا وفق مخرجات مؤتمر برلين (2)، وطلب المجلس الرئاسي من دول الجوار دعم المبادرة الليبية في استضافة هذا المؤتمر ما يؤشر على دفع مؤتمر دول الجوار لإعادة الزخم للازمة الليبية إقليمياً بعدما تم تدويلها بعيداً عن محيطها الإقليمي.

• **إعادة تفعيل اللجنتين الفرعيتين الخاصتين بالسياسة والأمن:** حيث دعا وزراء خارجية دول الجوار إلى تفعيل هاتين اللجنتين اللتين ترأستهما مصر والجزائر على التوالي، مع تحديد المواضيع والمسائل التي تتكفل بها وتأطيرها على أن تجتمع في أقرب الآجال الممكنة.

وتجدر الإشارة لوجود تحديات أمام آلية دول الجوار الليبي في الملف الأمني بالرغم من إبداءها الاستعداد لتنسيق الجهود المشتركة في قضايا الأمن والسياسة، ويمكن تحديدها كالاتي:

• **تقليص الانخراط العسكري الفرنسي في الساحل والصحراء،** حيث أعلن الرئيس الفرنسي في يونيو الماضي، إنهاء مهام قوات «برخان» لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا، وتخفيض التواجد العسكري في شمال مالي. ما يؤدي لوجود فراغ أمني في المنطقة الممتدة من ساحل غينيا وصولاً لدول «الوسط» في حزام الساحل والصحراء، تستغله الجماعات الإرهابية التي تنشط في هذه المنطقة وعلى رأسها جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» المنضوية تحت مظلة تنظيم القاعدة، الأمر الذي دفع بدولتي مالي وبوركينا فاسو لفتح قنوات اتصال وحوار مع هذه التنظيمات المسلحة التي أبدت موافقتها على الحوار بشروط مسبقة أهمها انسحاب القوات الفرنسية من المنطقة. ومن المرجح أن تنخرط هذه التنظيمات المسلحة في الأنشطة غير المشروعة من الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والسلاح بما يؤثر على ليبيا وحوضها الجنوبي ومناطقها الحدودية المشتركة ولاسيما مع تشاد والنيجر والجزائر.

• **عودة تنظيم «داعش»،** يمثل عودة حركة طالبان في أفغانستان ومشاهد انسحاب القوات الامريكية، محفزًا قويًا للتنظيمات المسلحة في الساحل والصحراء على مزاولة نشاطهم الإرهابي بحذر أقل مما مضي وخاصة مع إنهاء فرنسا مهام قوة «برخان» وتقليصها لنفوذها العسكري. فمن جهة يحل تنظيم داعش الإرهابي هناك كونه المرشح الأول لتصدر المشهد الأمني هناك في سياق تزايد نشاطه الملحوظ منذ يونيو الماضي ولاسيما «ولاية داعش في غرب إفريقيا». ومن جهة أخري يدخل التنظيم في منافسة شرسة مع «تنظيم القاعدة» في غرب أفريقيا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن القوات التي هزمت بوكو حرام بزعامة «شيكاو» كانت ترفع أعلام «تنظيم داعش» وليس القوات النيجيرية. ما يرفع احتمالات ان تنتقل عناصر داعش للشرق باتجاه بحيرة تشاد، وتهدد مناطق الحوض الجنوبي الليبي الذي كانت مسرحًا دوريًا لهجمات التنظيم منذ مايو الماضي.

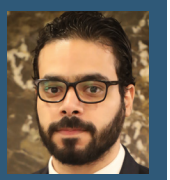

محمد حسن

باحث في القضايا الأمنية والعسكرية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
صدرت له العديد من الأوراق عن الوضع العسكري الأمني في ليبيا

اجتماع دول الجوار الليبي .. فرص وتحديات

وسط حالة الترقب ومع تباين الاتجاهات بشأن مستقبل آلية دول الجوار الليبي جاءت استضافة الجزائر لاجتماع دول الجوار الليبي لتلقي الضوء على عدد من الفرص والتحديات التي قد تؤثر على الدور المحتمل لتلك الآلية، حيث اعتبر بعض المراقبين أن تفعيل آلية دول الجوار يمكنه أن يساهم جنبًا إلى جنب مع الجهود الدولية والأممية في حلحلة الأزمة الليبية ودفعها للأمام. في الوقت ذاته، تشكلت وجهة نظر أخرى ترى أن الاجتماع لن يقدم جديد كون نتائجه ومخرجاته لا تختلف كثيرًا عن أغلب المؤتمرات والاجتماعات التي عُقدت بشأن الأزمة الليبية، ما يعني وفقًا لتلك الرؤية أن آلية دول الجوار قد لا تتمكن من تحقيق أية اختراقات حقيقية فى ظل تعقد المشهد الليبي.

وفى هذا السياق، يمكن القول أن النتائج التي خلص إليها اجتماع دول الجوار، عبرت عن رؤية تلك دول الآلية للملفات الشائكة في الأزمة الليبية، جاء في مقدمتها التأكيد على أهمية استكمال خارطة الطريق وإزالة العقبات التي قد تعرقل إجراء الانتخابات الليبية عن موعدها المقرر، كما تطرقت النتائج للملف الأمني من خلال الدعوة لإخراج المقاتلين والمرتزقة الأجانب والتنسيق مع مجموعة 5+5 فى هذا الإطار، علاوة على الدعوة لتفعيل آلية ضمان أمن الحدود، ودعم الإجراءات الرامية للمصالحة الوطنية على الساحة الليبية، فضلًا عن المطالبة باشراك دول الجوار الليبي في الترتيبات المتعلقة بمسارات الأزمة وتسويتها فى كافة الفاعليات المقبلة.

وفقا لهذا السياق يمكن القول بأن هناك مجموعة من الفرص والعراقيل التي تواجه آلية دول الجوار، يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً : الفرص، وتتمثل في عدد من النقاط التي تعكس أهمية آلية دول الجوار، لاسيما في ضوء الاجتماع الأخير الذي استضافته الجزائر إذا ما قورن بما سبقه من اجتماعات، وهي :

• **حضور نوعي**، جاء تمثيل الحضور والمشاركين في الاجتماع بصورة مغايرة لأغلب اجتماعات دول الجوار الليبي فى المراحل السابقة، والتي اقتصرت مؤخرًا في أغلبها على الأطراف العربية، بحيث كانت تضم كل من مصر وتونس والجزائر، بينما لم يكن هناك حضور فاعل للأطراف لدول الجنوب الليبي رغم عضويتها فى الآلية، وعليه فتوسيع دائرة الحضور لتشمل السودان، وتشاد، والنيجر، علاوة على مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثل الاتحاد الافريقي قد يساهم في إضفاء مزيد من الزخم ويمنح تلك الدول فرصة أكبر للمساهمة الفاعلة في الترتيبات المستقبلية، كما يمكن لتلك الدول حال التوافق الحقيقي بينهما أن تضمن حضورًا أكبر في المحافل الدولية المتعلقة بتسوية الوضع في ليبيا. وقد تساهم تلك الدول بدور مؤثر ضمن مبادرة «استقرار ليبيا» التي طرحتها وزير ة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، وقد تكون البداية من خلال حضور دول الجوار للمؤتمر المزمع عقده في طرابلس خلال الفترات القادمة وفقًا لما أكدته المنقوش.

• **تقاربات كانت غائبة:** تشير مخرجات الاجتماع لتقارب وجهات النظر بين الدول المشاركة حول المبادئ العامة لإدارة الملفات العالقة في الوقت الراهن ومن ثم العمل على تسويتها، ويُعد التقارب بين مصر والجزائر أحد أبرز التحولات التي طرأت على الاجتماع، ما يمكن توظيفه في إطار أوسع للتعاطي مع الملفات المعقدة، وقد يسمح هذا التقارب بتفعيل اللجنتين السياسية والأمنية التي تترأسهما مصر والجزائر على التوالي، بما ينعكس بصورة إيجابية على حلحلة الأزمة، نظرًا لما يملكه الطرفان من ثقل ونفوذ بحكم العلاقات الوثيقة مع أطراف الأزمة أو عبر الجهود الدبلوماسية مع الأطراف الخارجية.

• **التجاوب الأمريكي:** أظهر رد الفعل السريع والايجابي من قبل واشنطن وترحيبها بنتائج الاجتماع تعويل الولايات المتحدة على آلية دول الجوار في التعامل مع الأزمة الليبية، إذ يمكن لتلك الدول باعتبارها أكثر الأطراف المتضررة من استمرار الوضع الحالي أن تكثف من جهودها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الداخلية وممارسة نفوذ يسمح بتجاوز الخلافات وتسوية الأزمة، ومن هنا قد يساعد الدعم الأمريكي لآلية دول الجوار في لعب دور مؤثر وفاعل، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في صالح تجاوز الخلافات والتوجه نحو التسوية.

• ثانياً : التحديات، فعلى الرغم من تلك المزايا والأرضية المشتركة التي وفرها اجتماع دول الجوار في الجزائر، إلا أن ثمة تحديات يمكن أن تحول دون الوصول للدور المأمول لتلك الآلية، ومن بينها:

• **رغم حالة التوافق بين دول الجوار،** إلا أن مخرجات الاجتماع تتشابه بشكل كبير مع الاجتماعات السابقة له سواء التي تمت بين هذه الدول أو تلك التي حملها مؤتمر برلين 2، ما يفرض على دول الجوار الليبي اعتماد آليات تنفيذية لتطبيق مخرجات الاجتماعات الدورية لهم.

• **يظل الاستقطاب الداخلي** وحالة التنافس المحلي عائقًا قد يحول دون تحقيق هدف دول الجوار في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، خاصة في ظل تصاعد الخلاف مؤخرًا والتي ظهرت ملامحه في عدد من المؤشرات من بينها: الاحتكاكات بين البرلمان الليبي والحكومة والتلويح بسحب الثقة منها ( )، علاوة على خلاف مماثل بين قائد الجيش الليبي وحكومة الوحدة، بالإضافة لتنامي مظاهر التصعيد المسلح بين الميليشيات المتنازعة في طرابلس، ما قد يصعب من مهمة دول الجوار ، وبالتالى فإن هناك حاجة لاختراق واضح فى هذا الصدد، وبالتالي فإن التنسيق مع اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) يظل من الأهمية بمكان فى هذا السياق.

• هناك أيضًا مظاهر للتصعيد ما بين أطراف فى الداخل الليبي مع بعض دول الجوار، منها على سبيل المثال إعلان رئيس مجلس الدولة، خالد المشري، بأن إجراءات الرئاسة التونسية (25يوليو الماضي) تُعد انقلابًا، كذلك كان هناك حالة من التوتر المكتوم ما بين القيادة العامة للجيش الليبي والجزائر على خلفية الاجراءات التي اتخذتها القيادة فى الجنوب الليبي فى إطار عملية مكافحة الارهاب، وقيامها بإغلاق الحدود مع الجزائر من طرف واحد، وصولًا للاتهامات المتبادلة بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة والسلطات التونسية حول مسؤولية تونس عن تصدير الإرهاب إلى ليبيا عبر الحدود، وأدت إلى حالة من التراشق على الجانبين، وطرح على هامش اجتماع الجزائر فى اللقاء ما بين وزيرة الخارجية الليبية ونظيرها التونسي، وبالتالي تعين على دول الآلية التعامل مع تلك المظاهر حتي لا تؤثر تداعياتها على فاعلية آلية دور الجوار الليبي التي تتبني عملية استقرار ليبيا بالأساس.

محمود قاسم

باحث ببرنامج الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوضع الإقليمي تجاه ليبيا
وله العديد من الكتابات حول الأوضاع في ليبيا وآفاق حل الصراع

ليبيا وآلية دول الجوار

اختزلت ليبيا نتائج اجتماع دول جوارها الأخير مطلع الشهر الجاري فى مسألتين، الأولي: تأييد دول الجوار للمؤتمر التشاوري الدولي الذي تتبناه وزير الخارجية «نجلاء المنقوش» لعرض رؤية محلية لإتمام عملية الانتقال السياسي الحالية فى ظل التحديات التي تواجهها، والثانية هي استعراض مواقف دول الآلية تجاه التطورات الليبية، وذلك فى إطار اللقاءات الثنائية التي أجرتها المنقوش مع أغلب وزراء خارجية الدول الستة المشاركين فى الاجتماع، ومن اللافت فى هذا السياق أن وزيرة الخارجية الليبية استعرضت نتائج تلك اللقاءات مع رئيس المجلس الرئاسي «محمد المنفي» وليس مع رئيس الحكومة «عبد الحميد الدبيبة» على نحو ما هو متصور كسياق طبيعي، وهو ما يرجح فرضية عدم تعاطي الدبيبة مع رغبة المنقوش بشأن المؤتمر فى ظل تقارير أشارت إلى تباين المواقف بينهما حول طرح فكرة المؤتمر التي قدمتها للمرة الأولي فى مؤتمر برلين الثاني يونيو 2021.

وتعكس هذه المعطيات أن الآلية لم تحظ بأولوية لدي حكومة الوحدة الوطنية، ولا يشكل هذا الموقف خروجًا عن النهج الذي سلكته الحكومات السابقة التي فضلت على الدوام التعاطي مع دول الجوار فى إطار ثنائي وليس في إطار جماعي، مع الوضع في الاعتبار أنه لم تكن هناك حكومات موحدة فى ليبيا فى معظم الأوقات، وبالتالي فضلت سلطات الأمر الواقع فى شرق ليبيا وغربها التقارب مع دول الجوار المتاخمة لها، بينما لم يكن هناك دور فاعل لدول الجنوب الليبي. ومن جانب أخر لم تكن الأطراف المحلية المتصارعة معنية بالمسؤولية عن الأزمات التي تصدرها ليبيا خارج حدودها وعلى الدول المتضررة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة للتصدي لتلك التداعيات.

فى المرحلة الحالية انعكس هذا المسار ، فقد أصبحت دول الجنوب الليبي (السودان- تشاد – النيجر) محط اهتمام من كافة الأطراف سواء من الجانب الليبي أو باقي دول الجوار وذلك بالنظر إلى تحول جنوب ليبيا إلى ساحة لجماعات المرتزقة وقوي التمرد وتنظيمات الارهاب، و جماعات الجريمة المنظمة، وهو ما خلق دافع اضطراري لتفعيل الاتفاقية الرباعية التي تضم (ليبيا والسودان وتشاد النيجر)، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتم تفعيل هذه الآلية فى ظل استمرار انقسام المؤسسة العسكرية الليبية، وعدم قدرتها على الاضطلاع بدروها فى إحكام الحدود بشكل تام. وربما يعول أعضاء آلية دول الجوار على دعم اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) فى التعامل مع هذا التحدي، لكن يظل هناك حاجة لترتيبات نوعية وعبر آليات تنفيذية وبدعم دولي أيضًا لاسيما من جانب الولايات المتحدة فى التعامل مع معضلة الجنوب المتنامية خاصة مع توسع القيادة الامريكية فى أفريقيا « أفريكوم» فى عملية مكافحة الارهاب فى ليبيا.

وفقًا لهذ التصور، يظل الطرف الليبي هو الحلقة الأضعف بين تلك الأطراف فى ظل ظروفه الحالية، بل إن الانشغال بالمعترك السياسي الليبي فى ظل قرب نهاية المرحلة الانتقالية، لا يضع الجنوب الليبي على أولويات جدول أعمال تلك الأطراف، فضلاً عن نظرة ليبيا لتلك الآلية كآلية دبلوماسية إذا ما قورنت بالآلية الدولية فى ظل بقاء ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وعلى هذا النحو أصبحت دول الآلية هي المعنية بهذه الملفات، ربما ستعمل على الدفع السياسي من جهة للضغط على الأطراف التي تعزز استمرار حالة الفوضى من جهة، كما ستعين عليها من الجهة الأخرى القيام للمرة الأولي تشكيل آلية عمل تنفيذية للتنسيق الأمني والاستخباري لمكافحة تلك الظواهر التي تشكل خطرًا على أمنهم القومي. وهنا يمكن المحك هل يمكن أن تتسع الآلية لتضم مسؤولي الملفات الأمنية فى الدول الستة.

أحمد عليبة

رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
منسق مجموعة عمل ليبيا
متخصص في العلاقات المدنية العسكرية بليبيا ومشارك
في العديد من الفعاليات الخاصة بالشأن الليبي
وصدرت له مجموعة أوراق عن الصراع في ليبيا

طرح متجدد: مبادرة «استقرار ليبيا» على طاولة دول الجوار

سعت حكومة الوحدة الوطنية لحشد دعم دول الجوار لمبادرة «استقرار ليبيا»، وهي المبادرة التي طرحتها وزيرة الخارجية، نجلاء المنقوش، في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجزائر (أغسطس2021)، وتمثل رؤية ليبية لتفعيل مسارات التسوية واستحقاقات الانتقال، وفقًا لمقررات خارطة الطريق ومخرجات جولات برلين. وترى الحكومة الليبية أن دخول تلك المبادرة حيز التنفيذ سيعيد إليها زمام عملية التسوية، وسيمهد لتفعيل الاستحقاقات المعطلة بفعل التدخلات والتجاذبات الخارجية.

جوهر المبادرة

تواتر الحديث عن المبادرة بعدة مناسبات، كان أهمها الجولة الثانية من مؤتمر برلين (يونيو2021)، وعكس الطرح الحكومي، وإن تباين في بعض النقاط، وجود رؤية تعمل حكومة الوحدة والمجلس الرئاسي على بلورتها وتقديمها لتكون مسارًا جديدًا يسهم في تفعيل التسوية الشاملة، على اختلاف أوجهها بصبغة ليبية.

ووفقًا لطرح «المنقوش»، فإن مبادرة «استقرار ليبيا» تستهدف صياغة آليات تنفيذية لتطبيق استحقاقات خارطة الطريق، ومخرجات جولات برلين وقرارات مجلس الأمن. وتتمحور المبادرة حول مسارين: أولهما، مسار أمني، يُركز على توحيد الجيش، ودمج المجموعات المسلحة وتأهيليها مدنيًا وعسكريًا، بالإضافة لسحب المرتزقة والقوات الأجنبية، إلى جانب تأمين الحدود. وثانيهما، مسار اقتصادي، يتعلق بتوحيد المؤسسات المالية والاقتصادية، وتفعيل عمليات المراجعة والمراقبة، وتأهيل القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتضررة خلال فترات الانقسام السابقة.

ويثير طرح المنقوش لمبادرة «استقرار ليبيا»، ودعوة المجلس الرئاسي دول الجوار لدعمها باستضافة مؤتمر دولي لتفعيلها، عدة تساؤلات حول جدوى المبادرة وما إذا كان هناك طلبًا على صياغة منهجية ليبية لإدارة التسوية في سياق المحددات الدولية، والواضح أن تلك المبادرة تواجه تحديات أساسية تتعلق بطبيعة الرؤية أو الصياغة التي ترغب الحكومة الليبية في دخولها حيز النفاذ، بالإضافة لعدم حصد هذا الطرح الدعم المنشود بعد طرحه بالنسخة الثانية من برلين.

فرص محتملة

تظل المبادرة المُقترحة مدخلًا جديدًا بسياق صراع الإرادات الدولية والداخلية لتعزيز رؤية الأطراف المنخرطة بالأزمة الليبية لمسارات الحل؛ فمنصة برلين لم تعط مساحة التأثير التي استهدفتها السلطة الليبية، والأخيرة مازالت طامحة في إيجاد منصة تتيح لها تفعيل المبادرة وتوجيه دفة الاحداث وفقًا لرؤيتها، وهو ما يفسر حرص المنقوش على الخروج بدعم دول الجوار لـ «استقرار ليبيا»، والخلوص لتوافق على عقد مؤتمر تأسيسي لإطلاق المبادرة، وهو ما نجحت فيه بختام اجتماع الجزائر.

ولدى الفواعل الدولية مساحة لالتقاط خيوط المبادرة وتحفيز حكومة الوحدة على صياغة أطر وطنية قادرة على تجاوز الإشكاليات الأكثر تعقيدًا، والتي تشكلت بفعل غياب الخصوصية الليبية عما حددته الدول المنخرطة بالتسوية من استحقاقات، بالشكل الذي يضمن تشجيع الليبيون على الانخراط بفاعلية في جهود التسوية، وبلورة اتجاهًا ليبيا يدفع الدول والأطراف المنوطة بالتعامل مع المرتزقة والقوات الأجنبية على الالتزام برغبة الشعب الليبي القاضية بخروجهم، وقطع الطريق على تجدد حالة الانقسام أو التراخي في معالجة ازدواجية المؤسسات الليبية.

وفي الأخير، يمكن القول إن مبادرة «استقرار ليبيا» نموذج قد يحقق دعم صيغة الحل الليبي-الليبي، والذي تتمسك به الدول الداعمة لوحدة ليبيا والتسوية السلمية الشاملة للأزمة، ولكنه يحتاج لصياغة واضحة تقدمها حكومة الوحدة بما يعكس رؤيتها للآليات التنفيذية المُقترحة والخرائط الزمنية المقترنة بها، وقد يمثل المؤتمر الذي أعلنته الخارجية الليبية لتفعيل المبادرة، ومقرر له نهاية سبتمبر الجاري، فرصة لطرح نسخة متكاملة لمبادرة «استقرار ليبيا»، تمهيدًا لتبنيها وتشكيل مساحة توافق تعزز من فرص نجاحها.

اشكاليات ورادة

تثير عملية طرح المبادرة والتعاطي الداخلي والدولي معها عدة إشكاليات، تشكل عقبات كابحة لفاعلية الطرح الحكومي لرؤية «استقرار ليبيا»، ومن أبرزها:

طرح متباين: تعكس طروحات المسئولين الليبيين عدم تبلور المبادرة داخل البيت الحكومي بشكل تام؛ فبينما كان حديث وزيرة الخارجية عن المبادرة قبل برلين 2 محددًا بالمسارين الأمني والاقتصادي، قدم رئيس حكومة الوحدة، «عبد الحميد الدبيبة»، بالمؤتمر ذاته طرحًا تضمن مسارات أخرى كالعملية الدستورية-القانونية، والمصالحة الوطنية. ثم جددت المنقوش طرحها للمبادرة في اجتماع دول الجوار الأخير بصيغة مسارين أمني واقتصادي، ما يؤكد عدم تبلور المبادرة الحكومية بشكل نهائي داخل السلطة التنفيذية، أو ربما تباين اتجاهات عمل مؤسسات السلطة الليبية الجديدة بالملف.

اختراق معطل: عجز المُقترح على حلحلة الموقف الدولي للمشاركين ببرلين 2 المتعلق باختصاصات السلطة الليبية في تسيير جهود التسوية؛ إذ لم تُضمن المبادرة في البيان الختامي للمؤتمر بالصيغة التي كانت تطمح لها حكومة الوحدة، وإن انتهى البيان بإشراك الأخيرة كعضو بمجموعة العمل الدولية المعنية بالأزمة، وهو تطور هام يمهد لاستعادة ليبيا تأثيرها في توجيه دفة التسوية، وإن كان بدرجة أقل مما طمحت له الإدارة الليبية.

نتائج متأرجحة: تظل مبادرة «استقرار ليبيا» مُقترب قابل للاستثمار إيجابيًا بمسار تسوية الأزمة؛ فانخراط السلطة الموحدة بصياغة إجراءات تنفيذية لتطبيق الاستحقاقات المُعطلة، لاسيما الأمنية والاقتصادية، ستعزز فرص معالجة الإشكاليات المُعرقلة لتلك المسارات، فضلًا عن صياغة برامج عمل تراعي خصوصية الأزمة الليبية. إلا أن هذا المسار قد يذهب لتعقيد المشهد بصورة كبرى؛ حيث تظل إشكالية تراجع الثقة بين أطراف الصراع، وتجدد المخاوف من حدوث إصطفافات وانحياز لاتجاهات بعينها، عاملًا مهددًا بتحول صيغة المبادرة الى جانب مضاعف للأزمة.

تقاطع غير مرغوب: تحسب الأطراف الدولية لتقاطع المبادرة مع أطر التسوية الضامنة لمصالحها، أو أن تذهب الآليات التنفيذية المتمخضة عن «استقرار ليبيا» للتأثير سلبًا على نفوذها والجماعات الوكيلية لها في ليبيا، ما يجعل حالة اللايقين حول مُحصلة المبادرة في مجموعها محل تشكك من تلك الأطراف، وبالتالي ستعمل على تحييد تلك الفكرة أو افراغها من مضمونها الإيجابي وتصبح مسارًا أخر معطلًا. وعلى الجانب الاخر، تنطوي المبادرة على مسار أمني يتقاطع مع اعمال اللجنة العسكرية (5+5)، وهو ما يثير المخاوف من أن تقود ازدواجية الاختصاصات لتنازع الصلاحيات وتعطيل الاختراقات مستقبلًا.

حسين عبد الراضي

باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات حول الصراع الليبي، ونشر مجموعة تحليلات عن السياسات الإقليمية وآفاق الصراع الليبي

المصادر

سامح راشد، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي: المفهوم الدور والفعالية، شؤون عربية، عدد 159 ،أكتوبر 2014.

Williams, Paul D., and Thong Nguyen. «Neighborhood Dynamics in UN Peacekeeping Operations, 1990–2017, Providing For Peacekeeping no. 16, IPI, 2018, P. 2.

ESCWA, Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond, 2021.

Almohamad, S., Kirchschlager, M. A., & Kurtenbach, S., Neighbourhood Matters for Peacebuilding, German Institute for Global and Area Studies (GIGA), 2021, available at: https://bit.ly/38IEHgb

Lee, S., and Abdelrahman A., The Intervention of Neighbor Countries in Civil War Peace Negotiations, Conflict Resolution Quarterly, Volume 33, Issue 4, 2016, pp. 376377-.

زايد هدية، « حكومة الوحدة الليبية تتجنب امتحان سحب الثقة مؤقتًا»، اندبندنت عربية، بتاريخ 31 أغسطس 2021، متاح على (الرابط التالي https://cutt.us/GNnmF

مجموعة عمل ليبيا

لواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رئيس مجموعة عمل ليبيا

الخبراء المشاركون

لواء أ. ح د. محمد قشقوش

د. أحمد أمل

المحرر العام

أحمد عليبة

المحرر التنفيذي

بلال منظور

الباحثون

محمود قاسم

محمد حسن

حسين عبد الراضي

إخراج فني

عبد المنعم أبو طالب

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo